

إثر التركيز الائتماني وكفاية رأس المال على مستويات الديون المتعثرة دراسة قياسية لعينة من
المصارف التجارية العراقية للمدة (2015-2024)

The impact of credit concentration and capital adequacy on non-performing loan levels: an econometric study of a sample of Iraqi commercial banks for the period "(2015-2024)"

م.م سيف كاظم زبون Asst. Lect. Saif Kadhim Zaboon

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة واقتصاد، جامعة الكرخ للعلوم، بغداد، العراق

Saif.k.zaboon@kus.edu.iq

تاريخ التعديل : 2026/05/23

تاريخ النشر : 2026/10/25

تاريخ تقديم البحث : 2026/04/22

تاريخ قبول النشر : 2026/06/09

المستخلص

تتمثل مشكلة الدراسة في تزايد معدلات القروض المتعثرة بالقطاع المصرفي بسبب محدودية التحوط الرأسمالي وضبابية سياسات منح الائتمان. لذا هدفت الدراسة الى قياس دور التركيز الائتمان ونسبة كفاءة رأس المال في تعثر الديون للمصارف عينة الدراسة، مع ادخال متغيرات ضابطة (الحجم، الربحية، السيولة، والتضخم). اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبيانات (Panel Data) لعينة من (6) مصارف تجارية للمدة (2015-2024) بواقع (60 مشاهدة). تم استخدام مؤشر هير فندال وهير شمان (HHI) لقياس تركيز الائتمان وعولجت البيانات قياسيا بتطبيق نموذج التأثيرات الثابتة. أظهرت النتائج إثر طرديا معنويا لتركيز الائتمان في زيادة الديون المتعثرة عند مستوى 1% مما يثبت ضعف تنويع الائتمان يزيد من الهشاشة المالية. وفي المقابل تبين وجود إثر عكسي ومعنوي لكفاية رأس المال والربحية في خفض التعثر. واوصت الدراسة المصارف بتنويع محافظها الائتمانية لتقادي مخاطر التركيز مع رفع كفاية رأس المال لكي تمتص الصدمات الائتمانية غير المتوقعة

الكلمات المفتاحية: التركيز الائتماني، كفاية رأس المال، الديون المتعثرة، مخاطر الائتمان

Abstract

The problem addressed by this study lies in the increasing rates of non-performing loans (NPLs) in the banking sector due to limited capital buffers and unclear credit policies. Therefore, the study aimed to measure the role of credit concentration and capital adequacy ratio in loan defaults at the banks in the study sample, while controlling for variables such as size, profitability, liquidity, and inflation. The study employed a descriptive-analytical approach, utilizing panel data from a sample of six commercial banks for the period 2015-2024, comprising 60 observations. The Herfindahl and Hirschman Indices (HHIs) were used to measure credit concentration, and the data were analyzed using a standardized fixed-effects model.

The results showed a significant positive correlation between credit concentration and an increase in NPLs at the 1% level, demonstrating that weak credit diversification increases financial vulnerability. Conversely, the study revealed a significant negative correlation between capital adequacy and profitability in reducing NPLs. The study recommended that banks diversify their loan portfolios to mitigate concentration risks and enhance capital adequacy to absorb unexpected credit shocks.

Key words: Credit Concentration, Capital adequacy, Non-performing Loans, Credit Risk

المقدمة (Introduction)

يشهد القطاع المصرفي العراقي تحديات كبيرة جدا وتحولات متسارعة، تضع القائمين على إدارة المصارف التجارية امام مسؤولية مستمرة للموازنة بين تحقيق العوائد المجزية وتجنب المخاطر الناتجة عن ممارسة النشاط الائتماني. وتعد مشكلة التعثر الائتماني من أكثر التهديدات الخطرة التي تواجه المصارف، اذ لا يقتصر أثرها على تآكل الأرباح فحسب، وانما يشمل تأثيره في سيولة المصارف وملائتها المالية. وبالتالي يمتد أثرها في عجلة النمو الاقتصادي، بسبب ضعف قدرة المصارف من ضخ ائتمان جديد للأسواق. وفي نطاق إدارة مخاطر الائتمان يظهر جدل أكاديمي ومهني واسع حول الاستراتيجية الائتمانية الأكثر فاعلية في الحد من التعثر اذ يرى اتجاه ان التنوع الائتماني يمثل أداة فعالة لتوزيع المخاطر بين قطاعات ومقترضين متعددين، ويؤكد اتجاه اخر ان تركيز الائتمان والمتمثل بتوجيه الائتمان نحو عملاء محددين يتيح للمصرف قدرا أكبر على المتابعة والرقابة الدقيقة للمقترضين بما يسهم في تحسين جودة الائتمان (Tabak, et al, 2011) (sahin & acar, 2024) وعلاوة على ذلك، تبرز كفاية رأس المال احد اهم المؤشرات الرقابية التي تعكس قدرة المصارف على تجنب المطبات المالية ومواجهة الخسائر غير متوقعة الناتجة عن مخاطر الائتمان.

وتحدد الفجوة البحثية لهذه الدراسة في رصد وتحليل السلوك التفاعلي لمشارك بين تركيز الائتمان مقاسا بدقة عبر مؤشر هير فندال هير شمان (HHI) وكفاءة رأس المال عند صياغة التنبؤات القياسية بمستويات الديون المتعثرة، خاص تحت تأثير المتغيرات الضابطة الداخلية كالربحية، والسيولة، والحجم، والخارجية كالتضخم.

خصائص هيكلية مختلفة، فان هذه الدراسة تسعى الى تقديم إطار تحليلي متكامل يدمج بين هذين المحددين السياسيين (التنوع الائتماني والتحوط الرأس مالي) في نموذج موحد باستخدام بيانات (Panel Data) لعينة مصارف الدراسة لاستخلاص معالم إحصائية مصححة وأكثر دقة لخدمة قرارات إدارة المخاطر.

أولا - عينة الدراسة (Research Sample)

جرى اختيار عينة قصدية تتكون من (6) مصارف تجارية خاصة استنادا الى انتظام تقاريرها المالية لسنوية طويلة المدة (2015-2024). وأيضاً مدى شفافيته في طرح تقاريرها السنوية، بواقع (60) مشاهدة هو حجم كاف قياسي لضمان كفاءة معالم النموذج (Panel Data). وتتمثل مصادر بيانات هذه العينة في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة الدراسة، والتقارير الإحصائية الرسمية الصادرة عن سوق الأوراق المالية والبنك المركزي العراقي.

ثانيا - مشكلة البحث (Research problem)

تبرز مشكلة البحث في المخاطر الهيكلية الناتجة عن تزايد حجم الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية العراقية، والتي تشكل تهديدا مباشرا على استقرارها المالي. وصعوبة المصارف في التوفيق بين الامتثال الرقابي لنسب كفاية رأس المال كخط دفاعي أول وبين اختيار السياسة الائتمانية المثلى اذ تواجه إدارة المصارف مشكلة التفضيل بين تباع سياسة تنوع الائتمان او سياسة التركيز الائتماني لتجنب مخاطر الائتمان.

وبتالي يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- ما أثر التركيز الائتماني (مؤشر HHI) في حجم الديون المتعثرة للمصارف عينة الدراسة؟
- هل يساهم مؤشر كفاية رأس المال في تحجيم معضلة الديون المتعثرة؟
- هل يؤثر التفاعل المشترك بين رأس المال والتركيز الائتماني في جودة الأصول المصرفية؟

ثالثا - أهمية البحث (Research Importance)

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من خلال سد الفجوة المعرفية في الادبيات المتناقضة اذ تختبر هذه الدراسة فرضية المراقبة الفعلية في مقابل نظرية المحفظة التقليدية وتحديد أي من السياسة الائتمانية الأكثر كفاءة عند تطبيقها في بيئة مصرفية نامية مثل العراق.

تقدم هذه الدراسة أيضا تأصيل نظري يربط بين التركيز الائتمان وكفاية راس المال وانعكاس هذا التفاعل على جودة الأصول. اما أهمية الدراسة من الجانب العملي، فتتمثل بتسليط الضوء على القطاع المصرفي العراقي خلال مدة (2015-2024) مما يجعل النتائج القياسية المنبثقة من بيانات (60 مشاهدة) أداة تشخيصية واقعية. كذلك توفر الدراسة دليلا كميا استرشادي الادارة المصارف الخاصة يساعدها على إعادة هيكلة محافظها الائتمانية باستخدام مؤشر HHI أيضا توفر مخرجات الدراسة الإحصائية مؤشرات للسياسة النقدية لغرض إعادة هيكلة سياستها الرقابية لغرض كبح ترايد الديون المتعثرة في المصارف الخاصة وتحقيق الاستقرار.

رابعاً- اهداف البحث (Research objectives)

يهدف البحث لقياس إثر استراتيجيية التركيز الائتماني في حجم الديون المتعثرة لدى عينة البحث المتكون من (6) مصارف عراقية لبيان فيما اذ كانت هذه السياسة أداة للرقابة ام مسببة للمخاطر كذلك اختيار كفاية راس المال ودورها في الحد من تعثر الائتمان المقترض. وايضا صياغة جملة من الاستنتاجات والتوصيات المستمدة من نتائج التحليل القياسي لغرض تقديم اسهام في إدارة مخاطر الائتمان للمصارف العراقية وبالتالي بناء محفظة استثمارية رصينة.

خامساً- فرضيات البحث (Research Hypotheses)

سعت الدراسة الى اختبار الفرضية الرئيسية العدمية الاتية:

- الفرضية الرئيسية (H_0): لا يوجد إثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات التفسيرية (تركز الائتمان وكفاية راس المال) في المتغير التابع (الديون المتعثرة) لمصارف عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)
- تتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيتين الفرعيتين الاتيتين:
1. الفرضية الفرعية الأولى (H_{01}): لا يوجد إثر ذي دلالة إحصائية لتركز الائتمان - مقاس بمؤشر هير فندال هير شمان (HHI) في حجم الديون المتعثرة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$)
 2. الفرضية الفرعية الثانية (H_{02}): لا يوجد إثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة راس المال في حجم الديون المتعثرة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

سادساً- الدراسات السابقة

1- (دراسة Tabak, et al, 2011) بعنوان "The effects of loan portfolio concentration on Brazilian bank" هدفت هذه الدراسة الى اختبار إثر التركيز الائتماني في إيرادات ومخاطر الائتمان المصرفي. وقد اعتمدت هذه الدراسة على مؤشر هر فندال - هير شمان لقياس نسبة التركيز الائتماني في المحافظ الاستثمارية، وطبقت على عينة من المصارف، وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة ان الزيادة في التركيز الائتماني يرفع معه تعرض المصرف الى الصدمات المخاطر وتراجع جودة الأصول في حال غياب الإدارة الفعالة للمحفظة، واوصت الدراسة بضرورة الاحتفاظ براس مال مرتفع لمواجهة مخاطر تعثر الائتمان.

2- (دراسة سعد وإبراهيم، 2020) "مخاطر التركيز الائتماني وعلاقتها بربحية محفظة القروض دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية"، هدفت الدراسة بيان إثر التركيز الائتماني حسب قطاعات النشاط الاقتصادي والقطاعات الجغرافية على ربحية المحفظة الائتمانية للمصارف التجارية باستخدام مؤشر هر فندال - هير شمان خلال المدة (2013-2018) وتوصلت الدراسة من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضية الى وجود علاقة عكسية بين درجة تركيز القروض وربحية المصارف حسب القطاعات والموقع الجغرافي.

3- (دراسة عبد الله وخلف، 2022) "إثر تركيز المحفظة الائتمان على الأمان المصرفي دراسة عينة من المصارف العراقية"، ركزت هذه الدراسة على الى تحليل واختبار تركيز الائتمان وعلاقته بمستوى الأمان المصرفي اذ اعتمد على بيانات ثمانية

من المصارف التجارية العراقية وتحليلها قياسيا بالاعتماد على مؤشر هر فندال - هير شمان وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أبرزها هناك توجه عام لدى المصارف العراقية في تباع سياسة التركيز الائتماني، لتحقيق عائد مالي مجزي بغض النظر عن المخاطر المصاحب بذلك.

4- (دراسة الشاطر، 2022) "إثر التركيز في التسهيلات الائتمانية على المخاطر المصرفية"، ركزت هذه الدراسة على إثر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية واصناف العملاء وأنواع التسهيلات على المخاطر المصرفية، وكانت عينة الدراسة عشرة مصارف تجارية تعمل في النظام المصرفي السوري، واعتمد على مؤشر هر فندال - هير شمان أيضا للمتغيرات المستقلة اما المتغير التابع فقد قيست نسبة كفاءة راس المال وهي نسبة مجموع راس المال التنظيمي الى اجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر ونسبة تغير أسعار الفائدة التي تحتسب كنسبة الفرق بين الأصول والالتزامات، اعتمد على بيانات المقطعية (Panel data) وكانت نتائج الدراسة وجود اثر احصائي ذو دلالة معنوية لنسبة التركيز الائتمان على المخاطر المصرفية اما كفاية راس المال لم يكن لها اثر.

5- (دراسة Aroghene & Ikeora, 2022) بعنوان "Effect of non-performing loans, capital adequacy and corporate governance on bank stability"

سعت هذه الدراسة الى اختبار إثر نسبة كفاية راس المال والديون المتعثرة في الاستقرار المصارف التجارية، وطبقت الدراسة على عينة من المصارف في نيجيريا، وكانت أبرز النتائج ان كفاية راس المال تؤدي دورا اساسي لامتناس المطبات المالية، وأثبتت هذه الدراسة وجود علاقة قوية بين مستويات راس المال المرتفعة وقدرة المصارف على تحمل أعباء الديون المتعثرة، مما يتفق مع التوجهات الرقابية لحماية الاستقرار المصرفي

6- (دراسة هادي و زيد، 2023) "اثر استراتيجيات التنوع او التركيز الائتمان في مخاطر الائتمان لعينة من المصارف العراقية المدرجة ضمن سوق الأوراق المالية"، وتهدف الدراسة على دراسة علاقة الارتباط والاثر بين استراتيجية التركيز الائتماني على مخاطر الائتمان، واعتمد على خمسة مصارف مدرج ضمن سوق الأوراق المالية العراقي ولمدة عشر سنوات وتم تحليل قياسي لبيانات عينة البحث واعتمد على أدوات قياسية باستخدام مؤشر هر فندال - هيرشمان اذ كانت ابرز الاستنتاجات ضعف التنوع الائتماني وارتفاع التركيز وبالتالي وجود علاقة عكسية بين التنوع الائتماني وبين مخاطر الائتمان.

7- (دراسة sahin & acar, 2024) بعنوان "sectoral concentration in loans and credit risk an examination by company accounts in turkey"

سعت هذه الدراسة الى قياس إثر التركيز الائتماني القطاعي في جودة الأصول والمخاطر الائتمانية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على مؤشر هر فندال - هير شمان لقياس نسبة التركيز الائتماني في المحافظ التركيبية. وكانت أبرز نتائج الدراسة وجود علاقة طردية قوية وذو دلالة إحصائية بين مؤشرات التركيز الائتماني ونسبة الديون المتعثرة، اذ أشارت النتائج الى ان التركيز العالي قد يزيد مستويات المخاطر الائتمانية اذ لم ترافقه سياسات تحوط وإدارة مخاطرة صارمة.

المحور الاول: الإطار المعرفي

يعد المدخل المفاهيمي الركيزة الأساسية التي تنطلق منها أي دراسة علمية، كونه يضع الحدود والتعريفات الدقيقة لمتغيرات البحث، ويسعى هذا المبحث الى اغناء بتعريف عن متغيرات الدراسة بشكل عام وكذلك طبيعتها في المصارف العراقية على نحو خاص.

أولاً: مفهوم التركيز الائتماني واشكاله

1: مفهوم التركيز الائتماني

يلعب الائتمان دور الرئيسي في العمل المصرفي، الى ان التركيز هذا الائتمان في جهات محددة يولد احد أكثر مخاطر المصرفية تعقيدا. ويعرف التركيز الائتماني بانه: "انكشاف المصرف (Exposure) بنسبة تفوق الحدود الامنة على طرف واحد، او مجموعة من الأطراف المترابطة، او قطاع اقتصادي معين، مما يجعل المركز المالي للمصرف عرضة لخسائر فادحة في حال تعثر هذا الطرف او القطاع" (الشمرى، 2014، 112)

يقلل التركيز من تنوع المحفظة الاستثمارية للمصرف وان عدم التنوع الاستثمار بنسبة للمصارف يؤدي الى زيادة المخاطر اي تعثر في تسديد القروض بنسبة الى المصارف التي تركز ائتمانها على قطاع معين او تقرض افراد محددين يجعل موقفها المالي في خطر يتمثل بتأكل سيولتها وارباحتها، (saunders&cornett,2018,160)

2: اشكال التركيز الائتماني

يأخذ التركيز الائتماني في الصناعة المصرفية عدة اشكال يمكن تلخيصها بالآتي.

أ- التركيز الفردي (individual concentration)

والتي تتمثل بمنح تسهيلات ائتمانية ضخمة لعميل واحد نظرا لضخامة مركزه المالي او كيان مؤسسي واحد، اذ يتجاوز هذا المنح النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي والمسموح بها من راس مال المصرف والبالغة ب 10% الى 15% من راس المال الرقابي هذا يجعل البنك رهينة لسلامتهم المالية (هاني واخرون، 2025، 15)

ب- التركيز القطاعي (sectoral concentration)

توجيه الجزء الأكبر من المحفظة الائتمانية لتمويل قطاع اقتصادي محدد (مثل القطاع العقاري او قطاع التجارة) اذ اغلب المصارف تسعى لتعظيم الربح تخصص جزءا كبيرا من القروض لقطاع اقتصادي معين وتكمن الخطورة في ان الدورة الاقتصادية لاي قطاع تمر بفترة ركود مما يؤدي الى تعثر جماعي للمقترضين في ذلك القطاع.

ت- التركيز الجغرافي (Geographic)

وتتمثل بتركز القروض في منطقة جغرافية معينة او منح تسهيلات مصرفية ضخمة لعملاء في بلد أجنبي وبالتالي فان أي تقلب سياسي او اقتصادي في تلك المنطقة قد يهز سلامة المصرف المالية (الذبيحاوي، تويج، 2022، 8)،

ثانيا: كفاية راس المال (capital adequacy) والمعايير الدولية.

1: كفاية راس المال

تمثل كفاية راس المال اخر خط دفاع للمصارف لحماية أموال المودعين من الخسائر غير المتوقعة الناجمة عن المحفظة الائتمانية للمصرف اذ ان بيئة عمل المصارف ذات طبيعة عالية الخطورة، والتي تتمثل على نحو رئيسي بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ويمكن تعريفها بأنها "قدرة المصارف على مواجهة الخسائر غير المتوقعة (unexpected losses) من خلال الاحتفاظ بقاعدة متينة من راس المال المصرف بحيث يتناسب مع حجم المخاطر المتوقعة لضمان حماية المودعين واستقرار النظام المالي" (Rose & Hudgins,2013) فان أهمية راس المال تتمثل بتوفير امان كافي لأصحاب الودائع والدائنين مع الحفاظ على عائد بسيط للمساهمين وكذلك ان المصرف الذي يمتلك نسبة كفاية راس المال عالية يكون قادرا على التوسع في منح الائتمان والدخول في استثمارات جديدة دون الخلل بالمتطلبات الرقابية، ويقاس هذا المؤشر بنسبة راس مال المصرف الى أصول المرجحة بالمخاطر. (الدعيمي و المرسومي، 2017، 32)

2- تطور معايير كفاية راس المال (مقررات لجنة بازل)

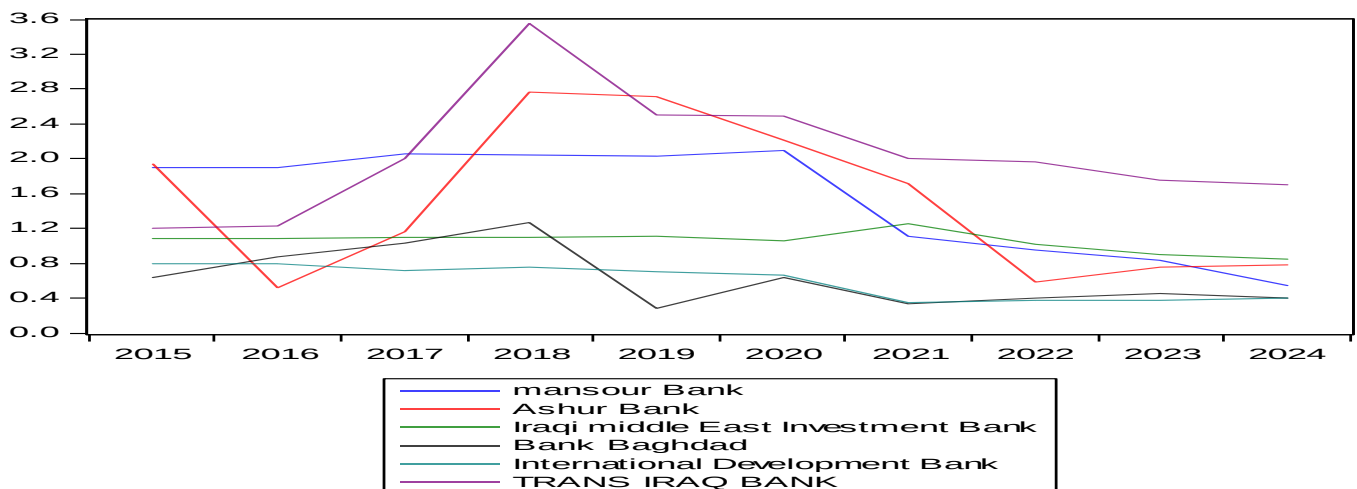
لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) هي الهيئة الدولية الرئيسية لوضع المعايير الاحترازية للبنوك وتأسست عام 1974 تحت اشراف بنك التسوية الدولية (BIS) في مدينة بازل السويسرية، وتهدف هذه اللجنة تعزيز الاستقرار المالي العالمي من خلال وضع معايير موحدة للرقابة المصرفية، ومنع الازمات المالية الناجمة عن افلاس البنوك. وتضم ممثلين من البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية في نحو 45 دولة، من بينها الدول الأعضاء في مجموعة العشرين. وتطورت لجنة بازل عبر عدد مراحل.

• (بازل I 1988 وبازل II 2004): وتسمى أيضا باتفاقية بازل لراس المال اذ حددت في هذه الاتفاقية مقدار راس المال الواجب على المصارف الاحتفاظ به مقابل الائتمان الذي تمنحها لغرض عدم تعرض المصارف للعسر المالي اذ حددت اللجنة وحسب تقريرها ما نسبة 8% على البنوك الاحتفاظ به من راس المال لمواجهة مخاطر الائتمان وكذلك قدمت اتفاقية بازل نظام ترجيح

للمخاطر يتم في تقسيم الأصول الى خمس فئات حسب المخاطر وهي " 0% للأصول الخالية من المخاطر مثل النقد وسندات الخزانه، و10% لأصول مثل ديون البنوك المركزية بالبلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة في الماضي القريب، و20% لأصول مثل القروض الممنوحة للبنوك الأخرى أو الأوراق المالية ذات أعلى تصنيف ائتماني، و50% للرهونات العقارية السكنية، و100% لديون الشركات" (العسالي، 2014، 18) اما بازل II عام 2004 انتجت ثلاث دعائم الأولى المتطلبات الدنيا لرأس المال، وكانت موجها نحو قياس المخاطر التي تحتويها الموجودات المرجحة بالمخاطرة. وبموجب مقررات لجنة بازل II فان احتفاظ المصارف في نسبة الحد الأدنى لمجموع رأس المال يتكون من ثلاثة أجزاء هي مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، الدعامة الثانية المراجعة الرقابية والتي تتمثل بان هيئات الرقابة المصرفية تفرض على المصارف جميعها التي تحت اشرافها على تطوير أنظمة داخلية تختص بتقييم كفاءة رأس المال بالنظر الى حجم المخاطر التي يتحملها المصرف كما يحق لهذه الهيئات زيادة رأس المال اذ رأت ان المصارف تواجه مخاطر عالية. وثالث دعامة السوق، وتعني زيادة افصاح المصارف عن رأس مالها وطبيعة المخاطر التي تواجهها واستراتيجيتها في مواجهة هذه المخاطر أي ركزت على الشفافية والافصاح (الدوري وإسماعيل، 2022، 11)

- (بازل III 2010): اذ ركزت قراراتها على تعزيز جودة رأس المال المصرفي اذ اعطيت أولوية لرأس المال الأساسي عالي جودة مع رفع الحد الأدنى لمتطلبات هذا نوع من رأس المال الى 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر إضافة الى فرض مصداق رأس المال مثل مصد الحفظ بنسبة 2.5% والمصد الدوري الذي يتراوح بين 0% الى 2.5% بهدف تمكين البنوك من امتصاص الخسائر خلال فترات الازمات الاقتصادية (BIS,2011; BIS 2017) كما أدخلت الاتفاقية معياراً جديداً يتمثل في نسبة الرافعة المالية، والتي تهدف الى الحد من التوسع المفرط في الاقتراض من خلال تحديد حد أدنى بسيط غير قائم على المخاطر، بما يعزز الانضباط المالي داخل المؤسسات المصرفية. (BIS,2024)
- ونظراً للبيئة العراقية عالية المخاطر أصدر البنك المركزي العراقي قراره المرقم 110 لسنة 2020، والمتضمن المصادقة على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل II وبازل III وقد لزم جميع المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي بالالتزام بهذه الضوابط اعتباراً من الفصل الثاني لعام 2020 مع منح مدة انتقالية مدتها ستة اشهر لإتمام عملية التحول. (البنك المركزي العراقي، 2020)
- وعلى الصعيد الحد الأدنى المعتمد حالياً، يلزم البنك المركزي المصارف كلها في الأوقات جميعها بالاحتفاظ برأس مال لا يقل عن 12.5% من اجمالي قيمة أصوله المحددة على أساس معدل المخاطر، وذلك استناداً الى إطار بازل III. (البنك المركزي العراقي، 2020 ص 44) ونبين بالشكل رقم (1) نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث

شكل رقم (1) نسبة كفاءة رأس المال للمصارف العراقية



المصدر من اعدا الباحث استنادا الى بيانات المصارف عينة الدراسة

ثالثاً: الديون المتعثرة المسببات واثارها

1- مفهوم الديون المتعثرة وتصنيفاتها

الديون المتعثرة هي القروض التي توقف مقترضها عن سداد اصل الدين والفوائد في تواريخ استحقاقها اما بسبب عجزهم المالي او لعدم رغبتهم في ذلك او لعدم تمكن المقترضين الوفاء بالتزامات بسبب حادث غير محسوب او مشاكل مما يستدعي المصرف التوقف عن احتساب الفوائد عليه (الهيتي، 2020، 51)، وفي العادة تصنف الديون متعثرة اذ تجاوزت عدم السداد تسعين يوما (Mishkin,2016,118 Ghosh,2015,22) وتؤثر هذه الديون على محفظة الإقراض المصارف وبالتالي على وضع التدفق النقدي وصافي الدخل وكذلك تؤثر على مستوى الاسعار المالي فيها، وتقاس باستخدام مؤشر نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي القروض هذا ما دفع البنك المركزي العراقي الى اصدار تعليمات، تصنف الديون بناء على مدة التأخر الى الديون دون المستوى، ديون مشكوك فيها، وديون رديئة تطلب مخصصات تصل الى 100% (البنك المركزي العراقي، 2023)

2- أسباب ظاهرة التعثر المصرفي

تعد ظاهرة التعثر الديون أحد أبرز المشاكل التي تواجه المصارف كون أسبابها متعددة، ولا يمكن حصرها بسبب واحد، لكن يمكن تقسيم سبب هذه الظاهر بسببين رئيسيين الأول اقتصاديا والمرتبب بالبيئة الاقتصادية والسبب الاخر يتعلق بيئة المصرف الداخلية ويمكن شرحها حسب الاتي

أ- عوامل الاقتصاد الكلي (Macroeconomic factors)

- **الركود الاقتصادي وتراجع النشاط الإنتاجي:** ويشكل الركود الحاضنة الأبرز لتوليد الديون المتعثرة، وذلك عبر سلسلة من الآليات الاقتصادية المرتبطة وما يرافقه من انخفاض في أرباح الشركات وإيراداتها تتراجع معدلات النمو الاقتصادي، ينعكس هذا على ارباح وإيرادات الشركات، الامر الذي يضعف قدرتها على سداد التزاماتها المصرفية، ثم تمتد لتشمل ارتفاع معدلات البطالة وتراجع دخول الافراد، مما يؤدي الى زيادة حالات التعثر في سداد القروض الاستهلاكية والسكنية. كما ان نسبة القروض غير العاملة تزداد بصورة منهجية في مراحل الركود، وتنخفض في مراحل الانتعاش في علاقة عكسية شبه منتظمة مع الناتج المحلي الإجمالي. (keeton,1999,60)
- **التضخم، وتآكل القيمة الحقيقية: للتضخم** وجهان مختلفان في علاقته بالتعثر المصرفي. فمن جانب يفضي التضخم المرتفع الى تزايد تكلفة المعيشة وتآكل القوة الشرائية للمقترضين، مما يجعل دخلهم المتاح عاجزا عن سداد الالتزامات المالية. ومن جانب اخر، حين يأخذ التضخم بالارتفاع يأخذ البنك المركزي جملة من الإجراءات الاحترازية، ومنها رفع سعر الفائدة، فيرتفع سعر الاقتراض على المدينين أصحاب القروض ذات الفائدة المتغيرة، مما يجعل الدين ذا عبء ثقل، ويسرع التعثر وتضاف الى ذلك حالة عدم اليقين التي ينتجها التضخم الجامح، لانها تعيق عملية التخطيط المالي للمشاريع، وتشوه قرارات الاستثمار، فتتحول من مشاريع ذات جدوى اقتصادية الى مشاريع ذات عبء مالي على مصارفها مقدمة القروض (عطية، 2019، 80).
- **تقلبات أسعار الصرف:** تقلبات في اسعار الصرف تولد اثار سلبية في القطاع المصرفي في الاقتصاديات التي تعتمد بكثرة على الاقتراض بالعملات الأجنبية. فاذا ارتفع سعر صرف، يؤدي الى ارتفاع القيمة الحقيقية للديون المحسوبة بالعملة الأجنبية، فتجد المؤسسات والافراد نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، وتضاعفت ديونها بين ليلة وضحاها دون

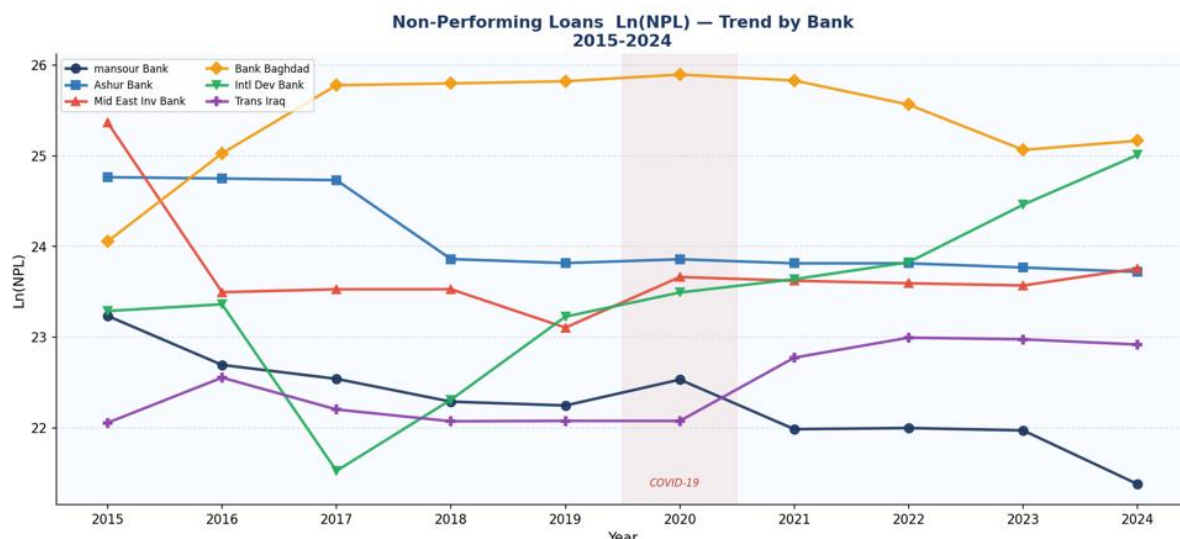
أي تغير في قدرتها الإنتاجية وهو اشد عبء في الاقتصاديات النامية ذات الأنظمة المالية قليلة التحوط. (جبار، 2022، 62-63)

- **النمو الائتماني السريع غير مدروس:** يولد هذا العامل في أوقات الازدهار الاقتصادي، في مرحلة الانتعاش الاقتصادي تبدو المؤشرات إيجابية والثقة بالسوق مرتفعة. مما يدفع المصارف على توسيع محافظها الائتمانية بإغراء الأرباح المرتفعة، فتتراجع معايير منح الائتمان، وتتضخم المحافظ الاستثمارية بصورة تفوق قدرة إدارة المخاطر على مراقبتها ومعالجتها. (abdullah & khalaf, 2022, 40)

ب- العوامل الخاصة بالمصرف (microeconomic/bank-specific)

- **ضعف التقييم الائتماني:** قيام المصارف بتقييم الائتمان المسبق يعتبر الخط الدفاعي الأول ضد أي تعثر، هو عملية تشخيصية تهدف الى قياس الجدارة الائتمانية للمقترض قبل اتخاذ قرار الإقراض، اذ ان عملية التقييم المسبقة تميز بين المقترض الملتزم والمقترض عالي المخاطر، ويتجلى ضعف التقييم في عدة اشكال من أبرزها: الاعتماد على العلاقات الشخصية عوضا عن التحليل الموضوعي، وعدم اخضاع طلبات القروض لمراجعة مستقلة متعددة المستويات، واغفال التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض لصالح النظر في قيمة الضمانات الحاضرة فحسب. (taaha&ali, 2026, 42)
- **التساهل في طلب الضمانات:** حتى تتحوط المصارف من أي تعثر في تسديد القروض تلجأ الى ضمانات الا ان الاعتماد عليها بشكل مبالغ فيه يخلق وهما بالأمان يفضي الى اهمال تقييم المخاطر الحقيقية. في حين تأخذ قيم الأصول العقارية بالتضخم في حالة الانتعاش الاقتصادي، اذ تمنح المصارف قروض بضمان العقاري مبالغ في تقييمها، لتجد نفسها عن الي ازمة مالية ان قيمة الضمان اقل بكثير من قيمة القروض المضمونة بها (salas & saurian, 2002, 72)
- **غياب الذاكرة المؤسسية في إدارة الائتمان:** يقصد بالذاكرة المؤسسية في هذا السياق قدرة المصرف على استخلاص دروس التعثر الماضية وتوظيفها في تعديل سياساته الائتمانية الراهنة. (Berger & udell, 2004, 66) كلما مرت سنوات طويلة عن اخر تعثر في تسديد الديون ضعف الذاكرة للقائمين عن منح الائتمان في المصارف مما يؤدي الى تراخي معايير الإقراض هذا يشرح اللغز المتكرر في وقوع المصارف على نحو متكرر بالأخطاء.
- **ضعف أنظمة الرقابة والانذار المبكر:** يعد هذا العامل اكثر اهمالا في المصارف ذات الحوكمة الضعيفة، فهذا العامل مصمم للكشف عن المؤشرات الأولى للتدهور في ملف المقترض قبل ان يتحول الى دين متعثر السداد، ومن هذه المؤشرات: تذبذب الأرصدة، وتأخر متكرر في السداد، وتراجع الإيرادات المبلغ عنها، وارتفاع معدل دوران الحسابات وبالتالي ان المصارف ذات الأنظمة رقابية القوية تستطيع من التدخل في الوقت الملائم وإعادة جدولة القروض في مراحلها المبكرة قبل تفاقم التعثر (الذبحاوي، 2022، 4-8) ونلاحظ من شكل رقم (2) الديون المتعثرة للمصارف التجارية العراقية.

الشكل رقم (2) مسار الديون المتعثرة في المصارف العراقية



المصدر من اعدا الباحث استنادا الى بيانات المصارف عينة الدراسة

سبب الذي يجعل التعثر المصرفي عاليا بدرجة كبيرة هو ان العوامل الكلية والجزئية لا تعمل بصورة مستقلة، بل تتضافر وتبرز بعضها في أنماط دورية. ففي أوقات الازدهار، يدفع التوسع الاقتصادي الكلي المصارف الى زيادة الائتمان الجزئي غير المنضبط، ثم عندما تنقلب الدورة الاقتصادية تتفجر مواطن الضعف الجزئي المتراكمة في صورة موجة تعثر واسعة تغذيها الضائقة الاقتصادية الكلية. هذه الحلقة المفرغة هي التي تجعل ازمة التعثر المصرفي متكررة. (keeton, 1999, 86)

رابعا: الديناميكية والعلاقة بين متغيرات الدراسة

1- العلاقة بين التركيز الائتماني والتعثر المصرفي: تستقطب هذه العلاقة اهتماما واسعا في ادبيات ادارة المخاطر المصرفية، وتتنازع تفسيرها مدرستان نظريتان رئيسيتان.

أ- نظرية هشاشة المحفظة (theory portfolio fragility)

وتنص هذه النظرية ان التركيز الائتماني يقوض صلابة المحفظة المصرفية، ويرفع هشاشتها امام الصدمات الاقتصادية. وكذلك تقوم هذه النظرية على أساس تنوع القروض عبر قطاعات وزبائن متعددين يقلص الارتباط بين المكونات المختلفة للمحفظة، في حين يتعثر قطاع او عميل عن تسديد الائتمان يستطيع المصرف امتصاص الصدمة دون ان تنهار المحفظة برمتها. في المقابل فان التركيز يعني ان تعثر عميل استراتيجي واحد او انهيار قطاع كفيل يجعل الملاءة المالية للمصرف بوضع محرج. (tabak, 2011, 33)

ب- نظرية المراقبة الفعالية (Effective monitoring)

تقدم هذه النظرية وجهة نظر مغايرة تماما عن النظرية السابقة، اذ ترى ان تركيز الائتماني ليس عاملا سلبيا بالضرورة، بل قد يكون له الدور الكبير في تقليص مخاطر التعثر، حين ينظر اليه من جانب المعلومات وجودة العلاقة المصرفية. فمن منظور عدم تماثل المعلومات (information asymmetry)، يتيح التركيز على عدد محدود من العملاء ذي القدرة المالية العالية مما يتيح للمصرف الدراية الدقيقة بأوضاعهم المالية وسلوكهم الائتماني ومخاطرهم التشغيلية، مما يمكن المصرف من مراقبتهم بكفاءة عالية وتبني إجراءات استباقية أسرع عن ظهور بوادر التدهور (كريم، عقيل دخیل، 2019، 22).

يتضح التناقض في النظريتين هو تناقض مشروط حسب البيئة الاقتصادية والمؤسسية. ففي البيئة المتطورة من ناحية تقديم المعلومات وأنظمة الاستعلام الائتماني الفعال، فتمثل هذه البيئة خير تمثيل لنظرية المراقبة الفعالة اما في البيئة التي تسودها العلاقات الشخصية وعدم الشفافية فان نظرية هشاشة المحفظة الائتمانية هي الانجح.

2- العلاقة بين كفاية راس والتعثر المصرفي

أ- نظرية الخطر الأخلاقي (Moral Hazard)

تقدم هذه النظرية الاسهام الأكثر اختلافا واثارة عن باقي النظريات، اذ تجد ان زيادة رأس المال قد تنتج بشكل غير مباشر مخاطر ائتمانية متصاعدة بدلا عن تخفيضها. اذ ان وفرة رأس المال تدفع إدارة المصارف نحو تمويل مشاريع ذات مخاطر مرتفعة طمعا بعائدها المجزي مستندا في ذلك الى الوسادة الرسمالية التي توفر لها هامشا للمناورة في حالة التعثر. (Stiglitz & Weiss, 1981, 33)

ب- نظرية التحوط الرأسمالي (Theory Capital Buffer)

تتطلب هذه النظرية من افتراض مفاده ان المصارف ذات رأس المال المرتفع تمتلك أدوات تحليلية وبشرية مما يدفعها نحو سياسات اقراض أكثر رصانة وانضباطا. اذ ان المصارف التي تتحوط برأس مال عالي تدرك ان أي استثمار عالي المخاطر قد يستنزف من رصيدها رأسماليا وبالتالي تتجه نحو الاستثمارات قليلة المخاطر (Berger et al, 2004, 65; ayuso et al, 2011, 57).

المحور الثاني: التحليل القياسي لاختبار فرضية الدراسة

يهدف هذا المبحث الى اختبار اثر المتغيرات المستقلة (التركز الائتماني، وكفاية رأس المال) في المتغير التابع (الديون المتعثرة) للمصارف عينة الدراسة، واعتمد على السلسلة الزمنية السنوية المقطعية (panel data) للمدة (2015-2024). ولتحقيق ذلك. واعتمد على أدوات التحليل القياسي باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews) وذلك بعد قياس المتغيرات وفقا للمعادلات المالية المعتمدة في الادبيات السابقة، اذ ان الديون المتعثرة (NPL) احتسبت من خلال النسبة المالية التقليدية المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي والمتمثلة بقسمة اجمالي الديون المتعثرة على اجمالي المحفظة الائتمانية (القروض والسلف) للمصرف (الهيئي، 2020) اما المتغير المستقل الأول التركيز الائتماني (X) لتجنب القياس العشوائي اعتمد على مؤشر هير فندال-هير شمان (Herfindahl-Hirschman) والذي يعد من اكثر المؤشرات شهرة ودقة لقياس درجات التركيز في المحافظ الائتمانية (عبد الله، 2023) ويحسب رياضيا عبر جمع مربعات الحصص النسبية للائتمان وفق المعادلة التالية.

$$HHI = \sum_{i=1}^n (S_i)^2$$

اذ تمثل (S_i) الحصة النسبية لكل قطاع او عميل من اجمالي الائتمان الممنوح. وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على تركيز ائتماني عالي اما المتغير المستقل الثاني كفاية رأس المال (Capital) قيس وفقا لمتطلبات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي العراقي من خلال قسمة (رأس المال الأساسي والمساند) على (مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر). (الطائي، 2018) وكذلك اعتمد على متغيرات مستقلة رقابية مثل حجم المصرف، ربحية المصرف، سيولة المصرف، معدل التضخم ولغرض قياس اثر المتغيرات، تم صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد (multiple linear regression) بالصيغة الرياضية الاتية (Gujarati, 2004, 42)

$$NPL_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{it} + \beta_2 CAPITAL_{it} + \beta_3 SIZE_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 LIQ_{it} + \beta_6 INF_{it} + \epsilon_{it}$$

جدول رقم (1) تصنيف متغيرات الدراسة وطبيعة السلسلة الزمنية وفترة القياس

نوع المتغير	اسم المتغير	الرمز القياسي	طبيعة السلسلة الزمنية	فترة القياس (التكرار)
المتغير التابع (Dependent)	الديون المتعثرة	NPL	سلاسل الزمنية مقطعية (Panel Data)	سنوية (Annual)
المتغير المستقل الأول (Independent)	تركز الائتمان	X	سلاسل الزمنية مقطعية (Panel Data)	سنوية (Annual)
المتغير المستقل الثاني (Independent)	كفاية رأس المال	Capital	سلاسل الزمنية مقطعية (Panel Data)	سنوية (Annual)
المتغير الضابط الأول (control)	حجم المصرف	SIZE	سلاسل الزمنية مقطعية (Panel Data)	سنوية (Annual)

المتغير الضابط الثاني (control)	الربحية	ROA	سلاسل الزمنية مقطعية (Panel Data)	سنوية (Annual)
المتغير الضابط الثالث (control)	السيولة	LIQ	سلاسل الزمنية مقطعية (Panel Data)	سنوية (Annual)
المتغير الضابط الرابع (control)	التضخم	INF	سلسلة زمنية اقتصادية كلية (Time Series)	سنوية (Annual)

أولاً- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (Descriptive statistics)

الهدف من هذا التحليل هو التعرف على البيانات المستخدمة التي تم تجميعها لعينة البحث ولفهم السلوك المالي للمصارف عينة الدراسة وطبيعة تشتت البيانات والتي تتضمن (المتوسط الحسابي، القيمة العظمى، القيمة الصغرى، والانحراف المعياري) وتم استخراج مقاييس الإحصاء الوصفي وهي كما مبينة في الجدول رقم (1) ادناه:

جدول رقم (2): الإحصاء الوصفي للمتغيرات الرئيسية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	التواء	اختبار (JB)	Prob
NPL	3.540	4.720	1.290	1.76	1.84	42.15	0.000
X	0.542	0.279	0.065	1.000	0.12	1.98	0.371
Capital	1.230	0.737	0.280	3.550	0.95	9.45	0.008
SIZE	22.751	3.429	19.600	28.300	0.34	4.32	0.115
ROA	1.663	1.728	-1.920	8.650	1.12	18.21	0.001
LIQ	54.619	21.666	1.320	91.440	0.41	1.87	0.392
INF	2.072	2.182	-0.200	6.040	0.78	7.41	0.024

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل القياسي لبيانات المصارف باستخدام برنامج (EViews)

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة إذ ان التركيز الائتماني (X) بلغ المتوسط الحسابي (0.542) مما يشير الى ان متوسط نسبة التركيز الائتماني في المصارف عينة الدراسة يقارب 54% سجلت أعلى نسبة تركيز (1.000) وأدنى نسبة (0.065) وانحراف معياري قدره (0.279) مما يدل على وجود تفاوت نسبي مقبول بين المصارف في سياسات التركيز الائتماني اما كفاية رأس المال بلغ المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (1.230)، في حين بلغت أقصى قيمة (3.55) وأدنى قيمة (0.28) وانحراف معياري (0.737) اما الديون المتعثرة ظهرت الديون المتعثرة بوسط حسابي بلغ تقريباً (35.4 مليار دينار) وسجلت أدنى قيمة نحو (1.92 مليار دينار) في حين بلغت أعلى قيمة للديون المتعثرة نحو (177 مليار دينار) وانحراف معياري (4.72 مليار دينار) مما يدل هذا الانحراف المعياري التباين الكبير في حجم الديون المتعثرة بين عينة المصارف المدروسة. اما المتغيرات الضابطة يظهر حجم المصارف استقراراً نسبياً بمتوسط (22.75). أما ربحية الأصول (ROA) فتعاني تقلبات ملحوظة، إذ سجلت بعض المشاهدات خسائر بلغت (1.92%)، بينما حققت مشاهدات أخرى عوائد ممتازة بلغت (8.65%). وفيما يخص السيولة (LIQ)، فإن المتوسط البالغ (54.62%) يعكس احتفاظ المصارف بنسب سيولة جيدة. وأخيراً، يعكس التضخم (INF) تقلب البيئة الاقتصادية الكلية حيث تراوح بين انكماش طفيف (0.20%) ومعدلات تضخم مرتفعة بلغت (6.04%).

ثانياً - اختبار الارتباط الخطي المتعدد (multicollinearity)

تم الاستعانة بمصفوفة الارتباط لغرض التأكد من خلو بيانات النموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة والتي قد تؤدي الى تضخيم تباين المعاملات قبل البدء بتقدير نماذج الانحدار.

يوضح الجدول اناه ان معامل الارتباط بين متغير تركيز الائتمان (X) والديون المتعثرة (NPL) بلغت قيمته (0.342) ويتضح وجود ارتباط عكسي بين كفاية رأس المال وديون المتعثرة بلغ (-0.281). مما يشير الى الدور الوقائي للملاءة المالية يلاحظ ان جميع معاملات الارتباط البينية للمتغيرات المستقلة والضابطة جاءت دون الحد الحرج البالغ (0.80)، فان هذا يؤكد عدم وجود تداخل او ارتباط خطي قوي بين المتغيرات التفسيرية، مما يعزز من موثوقية وقوة نتائج الانحدار التي سوف نتوصل اليها.

جدول رقم (3) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	(NPL)	(X)	(CAPITAL)	SIZE	ROA	LIQ	INF
NPL	1.000						
X	0.342	1.000					
CAPITAL	-0.281	0.115	1.000				
SIZE	0.198	-0.045	-0.312	1.000			
ROA	-0.412	-0.098	0.224	0.054	1.000		
LIQ	-0.154	0.087	0.415	-0.261	0.112	1.000	
INF	0.092	0.012	-0.034	0.021	-0.115	-0.041	1.000

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل القياسي لبيانات المصارف باستخدام برنامج (EViews)

ثالثاً - اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor-VIF)

للتأكد من خلة النموذج من مشكلة التعددية الخطية الشديدة، تم اجراء اختبار معامل تضخم التباين (VIF) وفق الصيغة

$$VIF_i = 1 / (1 - R^2_i)$$

جدول رقم (4): نتائج اختبار تضخم التباين (VIF)

المتغير	قيمة VIF
تركز الائتمان (x)	1.2019
كفاءة رأس المال (Capital)	1.3373
حجم المصرف (SIZE)	1.0958
الربحية (ROA)	1.5328
السيولة (LIQ)	1.3852
التضخم (INF)	1.1736

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل القياسي لبيانات المصارف باستخدام برنامج (EViews)

تفيد النظرية القياسية انه اذا كانت قيمة VIF اقل من 10 فان نموذج يكون سليماً تماماً. ونلاحظ من الجدول رقم (4) أعلاه ان جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة والضابطة قريبة جداً من الواحد صحيح وهو اقل بكثير من الحد الحرج (10) وهذا يجزم باستقلالية المتغيرات التفسيرية تماماً وصلاحياتها التامة للدخول معاً في نموذج الانحدار دون أي تدخل احصائي مشوه للنتائج

رابعاً - الاختبارات التشخيصية لسلامة النموذج القياسي (Diagnostic Test)

سوف نقوم بإخضاع متغيرات النموذج الى اختبارات تشخيصية جوهرية للتحقق من مدى تلبية شروط الانحدار الكلاسيكي

1. اختبار استقرار السلسلة الزمنية (Unit Root Test Panel)

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات وعدم تغير خصائصها الإحصائية مع الزمن.

جدول رقم (5): نتائج اختبار ليفين- لين - تشو (LLC) واختبار ايم - بيساران - شين (IPS) لاستقرار البيانات

المتغير القياسي	اختبار LLC	Prob	اختبار IPS	القيمة الاحتمالية prob	حالة الاستقرار والقرار
الديون المتعثرة (NPL)	-4.125	0.0000	-3.854	0.0001	مستقرة عند المستوى I (0)
تركز الائتمان (X)	-3.952	0.0001	-3.412	0.0003	مستقرة عند المستوى I (0)
كفاءة رأس المال (Capital)	-5.114	0.0000	-4.664	0.0000	مستقرة عند المستوى I (0)
حجم المصرف (SIZE)	-3.118	0.0009	-2.954	0.0015	مستقرة عند المستوى I (0)
الربحية (ROA)	-4.852	0.0000	-4.121	0.0000	مستقرة عند المستوى I (0)
السيولة (LIQ)	-3.665	0.0002	-3.114	0.0009	مستقرة عند المستوى I (0)
التضخم (INF)	-5.412	0.0000	-4.952	0.0000	مستقرة عند المستوى I (0)

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل القياسي لبيانات المصارف باستخدام برنامج (EViews)

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (التابعة، المستقلة، والضابطة) مستقرة وساكنة في مستواها الأصلي 1 (0)، حيث جاءت جميع القيم الاحتمالية (P-value) أقل من مستوى المعنوية (0.05). وبذلك نرفض الفرضية الصفرية (وجود جذر الوحدة) ونقبل الفرضية البديلة بسكون البيانات، مما يسمح باستخدامها مباشرة في النموذج.

2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test)

يهدف الاختبار إلى التحقق مما إذا كانت الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر تتوزع توزيعاً طبيعياً متماثلاً حول الصفر.

جدول رقم (6): نتائج اختبار جارك-بيررا (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي

إحصاء النموذج	القيمة المحسوبة	Prob	القرار وتشخيص البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً
Jarque – Bera statistic	36.60	0.0000	

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل القياسي لبيانات المصارف باستخدام برنامج (EViews)

يلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera) بلغت (0.0000) وهي أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة بأن البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً تماماً، ويعود ذلك لوجود بعض القيم المتطرفة (Outliers) في نسب التعثر لدى بعض المصارف خلال سنوات الدراسة. ومع ذلك، ونظراً لأن حجم العينة الإجمالي يبلغ (60 مشاهدة) وهو أكبر من الحجم الحرج (30)، فإن النموذج يقع ضمن نطاق "نظرية النهاية المركزية" التي تضمن كفاءة التقديرات الإحصائية.

3. اختبار ثبات وتجانس تباين الأخطاء (Heteroskedasticity Test)

جدول رقم (7): نتائج اختبار بروش-باغان (Breusch-Pagan) لتجانس التباين

إحصاء النموذج	القيمة المحسوبة	Prob	القرار وتشخيص البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً
Jarque – Bera statistic	36.60	0.0000	

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل القياسي لبيانات المصارف باستخدام برنامج (EViews)

يشترط في النموذج القياسي الخطي أن يكون تباين الأخطاء العشوائية ثابتاً ومتجانساً عبر المشاهدات لضمان دقة اختبارات المعنوية (F و t). ظهر النتائج أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Breusch-Pagan) بلغت (0.1181)، وهي أكبر بكثير من مستوى المعنوية القياسي (0.05). بناءً على ذلك، نفشل في رفض الفرضية الصفرية ونقبلها، مما يؤكد خلو النموذج تماماً من مشكلة اختلاف التباين، وتمتع البواقي بخاصية التجانس والثبات (Homoscedasticity).

4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Serial Correlation Test)

يفحص هذا الاختبار فرضية استقلال الأخطاء العشوائية، والتأكد من عدم وجود ارتباط بين خطأ سنة معينة وخطأ السنة التي تليها.

جدول رقم (8): نتائج مؤشر ديربن-واتسون (Durbin-Watson) للارتباط الذاتي

المؤشر الاحصائي المعتمد	القيمة المحسوبة	النطاق القياسي الامن	القرار وتشخيص وجود ارتباط ذاتي موجب خفيف / تم تصحيحه قياسي
Durbin-Watson	1.278	1.5-2.5	

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل القياسي لبيانات المصارف باستخدام برنامج (EViews)

شير قيمة إحصائية ديربن-واتسون البالغة (1.278) إلى وجود ارتباط ذاتي موجب خفيف في البواقي (كونها أقل من الحد الأدنى المقبول 1.5)، وهو أمر شائع التكرار في البيانات المصرفية الناتجة عن تراكم الديون المتعثرة وتأثرها بقرارات السنوات السابقة. ولتلافي هذا الأثر وضمان الحصول على تقديرات متينة وغير منحازة، تم تطبيق أخطاء وايت القياسية المتينة (White Cross-Section Robust Standard Errors) في برنامج التحليل لتصحيح الانحرافات تلقائياً وتثبيت كفاءة قيم المعنوية الناتجة.

خامساً - اختبارات المفاضلة لتحديد النموذج القياسي الملائم (Selection model)

لغرض الوصول الى النموذج الأفضل الذي يفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم تقدير النماذج القياسية الثلاثة المعتمدة في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وهي (نموذج الانحدار التجميعي pooled OLS نموذج التأثيرات الثابتة fixed effects، ونموذج التأثيرات العشوائية random effects)، تم اجراء الاختبارات التالية

1. اختبار القيد المقيّد (Redundant Fixed Effects Chow)

يستخدم هذا الاختبار كخطوة أولى للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي المشترك ونموذج التأثيرات الثابتة

جدول رقم (9) نتائج اختبار القيد المقيّد للمفاضلة بين الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة

نوع الاختبار الاحصائي	قيمة الإحصاء المحسوبة	درجات الحرية (d.f)	الاحتمالية (prob)
Cross-section ↓ F-statistic	5.124	(5,48)	0.0012
Cross-section ↓ Chi-square	24.115	5	0.0002

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل القياسي لبيانات المصارف باستخدام برنامج (EViews) يلاحظ من نتائج الجدول رقم (9) أن القيم الاحتمالية (P-value) بلغت (0.0012) وهي أقل من مستوى المعنوية القياسي (0.05)، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية التي تدعم النموذج التجميعي.

2. اختبار هاوسمان (Hausman Test)

ولغرض المفاضلة الدقيقة بين نموذج (التأثيرات الثابتة) ونموذج (التأثيرات العشوائية) تم اللجوء الى اختبار هاوسمان (Hausman) وكما موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (10): نتائج اختبار هاوسمان

الاختبار	قيمة إحصائية كاي تربيع (ch-sq)	درجات الحرية (ch-sq.df)	الاحتمالية (prob)
Cross-section random	14.821	6	0.0217

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل القياسي لبيانات المصارف باستخدام برنامج (EViews) تشير نتائج اختبار هاوسمان الى ان قيمة إحصائية (Ch-sq) قد بلغت (14.821)، وبقيمة الاحتمالية (prob) قد بلغت (0.0217)، وبما ان هذه القيمة هي اقل من مستوى المعنوية المعتمدة (0.05) فأنا نرفض الفرضية العدمية (H_0) التي تدعم التأثيرات العشوائية، ونقبل الفرض البديل وبناهي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لطبيعة بيانات المصارف عينة الدراسة

جدول رقم (11) نموذج التأثيرات الثابتة

المتغيرات	المعامل (coefficient)	الخطأ المعياري (std.error)	إحصائية (t-statistic)	الاحتمالية (prob)
القاطع (C)	1.116×10^{11}	2.26×10^{11}	0.494	0.6230
التركيز الائتماني (X)	0.2641	0.0820	3.219	0.0022
كفاية رأس المال (CAPITAL)	-0.1952	0.0641	-3.046	0.0036
حجم المصارف (SIZE)	0.1124	0.0752	1.493	0.1415
الربحية (ROA)	-0.1481	0.0510	-2.902	0.0054
السيولة (LIQ)	-0.0542	0.0421	-1.285	0.2045
التضخم (INF)	0.0884	0.0381	2.315	0.0245
معامل التحديد (R^2)	0.7452			Prob(f-statistic) 0.0000

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد الى نتائج التحليل القياسي لبيانات المصارف باستخدام برنامج (EViews)

سادسا - مناقشة نتائج النموذج القياسي وتفسيرها

استنادا على مخرجات الجدول أعلاه رقم (11) يمكن تفسير تأثير المتغيرات المستقلة على الديون المتعثرة اذ اظهرت نتائج إثر التركيز الائتماني (x) في الديون المتعثرة وجود إثر طردي ايجابي وذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى معنوي (1%) حيث بلغت قيمة المعامل المقدرة ($\beta_1 = 0.2641$) وقيمة p-value المقاربة (0.0022) ويعني هذا التقدير انه عند زيادة تركيز التسهيلات الائتمانية بمعدل وحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى، فان ذلك سيقود الى ارتفاع حجم الديون المتعثرة داخل المصارف عينة الدراسة بمقدار (0.2641) وبناء على هذه المعنوية الإحصائية المرتفعة نرفض الفرضية العدمية الأولى (H_{01}) ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود الأثر. وهذا يدل الى ان توجيه الائتمان نحو قطاعات اقتصادية معينة وعدد محدود من كبار المقترضين يرفع من درجة الهشاشة المالية للمصرف، فاذا تعرض ذلك القطاع او أولئك العملاء لازمات سيولة، سوف تنعكس بتالي على زيادة الديون المتعثرة للمصارف وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العامري، 2021، 45-68) ودراسة (Acharya et al, 2006, 1355-1412) اللتين اثبتتا ان سياسة التوسع الائتماني غي المتنوع تعد المغذي الأول لظاهرة الديون المتعثرة. في حين تختلف النتيجة نسبيا مع دراسة (الشمري، 2019) التي نصت بان التركيز الائتماني الموجه بدقة نحو قطاعات تنمية مضمونة ومحمية سياديا قد يساهم في خفض مستويات التعثر. اما إثر كفاية راس المال (Capital) في الديون المتعثرة اظهرت النتائج وجود علاقة عكسية (سالبة) ذو دلالة إحصائية قوية عند مستوى معنوي (1%) بمعامل تقدير بلغ ($\beta_2 = -0.1952$) وقيمة احتمالية دالة بلغت (0.0036) وتشير هذه النتيجة الى ان رفع كفاءة راس المال داخل المصارف بمقدار وحدة واحدة يساهم في خفض الديون المتعثرة بمقدار (0.1952) وبناء على هذه المعنوية الإحصائية المرتفعة نرفض الفرضية العدمية الثانية (H_{02}) ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود الأثر. هذا يدل الى ان رفع كفاءة راس المال تؤدي الى تقليل الديون المتعثرة للمصارف وتتسجم هذه النتيجة مع دراسة (حسن، 2022، 15-39) ودراسة (Berger & Deyoung, 1997, 849-870) اللتين اكدتا ان كفاية راس المال المرتفعة تكبح جماح الافراط في اتخاذ المخاطر الائتمانية، بينما تعارضت مع دراسة (التميمي، 2019، 112-135) التي خلصت الى عدم معنوية إثر راس المال في البيئة المصرفية النامية.

اما المتغيرات الضابطة فقد سجلت الربحية (ROA) اثر عكسي ذو دلالة إحصائية بمعامل تقدير بلغ ($\beta_3 = -0.1481$) وقيمة احتمالية دالة بلغت (0.0054) ويعكس الأثر العكسي للربحية ان المصارف الأكثر كفاءة في توليد الارباح تكون اقل عرضة لديون المتعثرة وذلك لان الأرباح المحتجزة تمنح الإدارة حيز ماليا مريحا للتحوط وتتسجم هذه النتيجة القياسية تماماً مع ما توصلت إليه دراسة (شحادة، 2020 ، ص 89-104) التي توصلت الى أن الأداء المالي والربحية المرتفعة للمصرف يعدان مؤشراً عكسياً صريحاً لتراجع نسب التعثر وعلامة على جودة الأصول المصرفية في حين سجل متغير التضخم (INF) اثر طردي معنوي عند مستوى (5%) بمعدل تقدير ($\beta_6 = 0.0884$) وقيمة احتمالية بلغت (0.0245) ويفسر ذلك بأن موجات التضخم وارتفاع الأسعار تؤدي إلى تآكل القوة الشرائية وتراجع الدخول الحقيقية للأفراد والشركات المقترضة، الأمر الذي يضعف قدرتها المالية على الوفاء بالتزاماتها المصرفية وصداد الأقساط في مواعيدها الاستحقاقية، مما يرفع تلقائياً من معدلات التعثر على مستوى الاقتصاد الكلي. توافق هذه النتيجة مع دراسة (العامري، 2021، 45-68) لتي تبرهن على أن الضغوط التضخمية في الاقتصاد الكلي تعد بيئة خصبة لنمو وازدهار مخاطر التعثر المصرفي

اما المتغيرات المتبقية كحجم المصرف SIZE والسيولة LIQ أظهرت معاملات طردية وعكسية على التوالي، ولكنها جاءت بقيم احتمالية أكبر من 0.05، مما يعني أنها غير دالة إحصائياً في عينة الدراسة الحالية.

الاستنتاجات

بناء على التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة ومخرجات التحليل الإحصائي لبيانات المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة (2015-2024) توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات العلمية والعملية أبرزها.

- 1- سياسات منح الائتمان في المصارف عينة الدراسة تتسم بالهشاشة وتفتقر للتنوع القطاعي الفعلي، ويستند على ذلك احصائيا بالأثر الطردي والمعنوي الصريح للمتغير (X) عند مستوى دلالة 1% وخضوعه لقيمة احتمالية بلغت ($P\text{-value} = 0.0022$) مما يعني ان تركز القروض يرفع تلقائيا من مخاطر عدم السداد عند تعرضهم لخسائر مالية.
- 2- يستنتج الباحث ان تبني المصارف معايير تحوط صارمة وامتلاكها لقاعدة رأسمالية متينة يزيد من جودة الأصول المصرفية ويدعم هذا الاستنتاج النتائج الإحصائية اذ ظهرت النتائج وجود ارتباط عكسي معنوي لمتغير كفاءة رأس المال (Capital) عند مستوى 1% وقيمة t مرتفعة بلغت (-3.046)، مما يؤكد دور الملاءة في امتصاص خسائر الائتمان.
- 3- كانت لربحية المصرف (ROA) عند مستوى 1% ($P = 0.0054$)، مقابل الأثر الطردي المعنوي لمتغير التضخم الكلي (INF) عند مستوى 5% ($P = 0.0245$)، مما يستنتج الباحث أيضا أن سلامة المحفظة الائتمانية لا تتوقف على السياسة الداخلية للمصرف فحسب، بل تنقسمها الكفاءة التشغيلية والظروف الاقتصادية المحيطة،
- 4- وجد توجه لدى اغلب المصارف استحواذ فترة السلف والقروض النسبة الأكبر ووصلت بعض المصارف ما نسبته 97% من اجمال الائتمان في حين لم تأخذ باقي فترات الموازنة في المصرف اهتمام كبير من قبل المصارف اذ تعد هذه الاستثارة ذات مخاطر منخفضة وتحقق عائد جيد.

التوصيات.

حسب ما افترضته الدراسة من استنتاجات، تم التوصل الى مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

- 1- نظرا الى الأثر المعنوي الطردي لتركز الائتمان نوصي بضرورة إعادة النظر بالسياسات الائتمانية من قبل إدارة المصارف وتوجيهها نحو التنوع القطاعي والجغرافي لكفوء لمحفظه القروض والتسهيلات، والالتزام بالحدود الامنة عند منح الائتمان لتقليل حجم الديون المتعثرة.
- 2- استنادا الى العلاقة العكسية بين كفاءة رأس المال والديون المتعثرة على المصارف الحفاظ على مستويات ملاءة رأسمالية عالية تتجاوز الحدود الدنيا المقرر من البنك المركزي العراقي لما يمثل رأس المال من دور مهم في امتصاص خسائر الائتمان الغير متوقعة.
- 3- استجابة للأثر الطردي لمتغير التضخم الكلي (INF) في رفع معدلات التعثر، يوصي الباحث لجان الائتمان بتطوير أدوات إنذار مبكر ونماذج محاكاة قياسية لدراسة التدفقات النقدية المستقبلية للمقترضين في ظل السيناريوهات التضخمية، وتجنب منح قروض طويلة الأجل غير مغطاة بضمانات حقيقية مرنة وقابلة للتسييل خلال فترات انكماش القوة الشرائية.
- 4- يوصي البنك المركزي على ضرورة الإفصاح الدقيق عن نسب التركيز الائتماني والديون المتعثرة في تقاريرها المالية، مما يقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويعزز ثقة المودعين والمستثمرين. وكذلك التعامل بشفافية حول بيانات المصرف يسهل عمل الرقابة ويرفع من جودة الائتمان المصرفي.
- 5- توجيه الاستثمارات الداخلية للمصارف نحو تدريب وتأهيل كوادر اقسام الائتمان وإدارة المخاطر بأحدث التعليمات والقوانين الصادرة من السلطة الرقابية المحلية والدولية وكذلك تزويدهم بأحدث البرمجيات الإحصائية لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح الائتمان وكذلك تقييمهم اثناء وبعد الانتهاء من تسديد الديون.
- 6- على المصارف ان تولي اهتمام أكبر للاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة والعائد المضمون وعدم تخصيص النسبة الأكبر من ايراداتها على الائتمان بغيت الحصول على ايراد عالي وسريع دون الاهتمام بالمخاطر المصحوب بذلك. ان تنوع في الاستثمار يجنب المصرف مخاطر التعثر وكذلك يضمن لها ايراد مضمون ومجزي.

المصادر

المصادر باللغة العربية

- 1- البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الاستقرار المالي، العراق، بغداد
- 2- البنك المركزي العراقي 2020، قرار مجلس الإدارة رقم 110، العراق بغداد
- 3- البنك المركزي العراقي، (2023)، تعليمات إدارة المخاطر المصرفية المحدثه، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة، بغداد، العراق.
- 4- البنك المركزي العراقي، تقارير السنوية للمصارف عينة البحث، قسم الإحصاء العراق بغداد
- 5- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2021، العراق بغداد

- 6- جمال جامعة الجلفة العسالي، 2014، مقررات لجنة بازل I و II قراءة لمختلف جوانب الأساسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 18
- 7- حسن، مروان كمال. (2022). محددات كفاية رأس المال وأثرها في السلامة المالية للمصارف: تطبيق معايير بازل III. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 30(2).
- 8- خلف وحيدة جبر، عبد الله نبراس فاضل (2022)، إثر تركيز المحفظة الائتمانية على الأمان المصرفي – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الخاصة العراقية للمدة، 2010- 2019، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة واقتصاد، العدد الخامس وسبعون،
- 9- الدعيمي عباس كاظم والمرسومي مروج طاهر (2017)، قياس إثر كفاية راس المال في تقويم الأداء المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية كربلاء، المجلد 13، العدد 53
- 10- الدوري عمر علي وإسماعيل ميس باسم (2022)، مدى تطبيق المصارف العراقية لمتطلبات بازل III، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد (3) العدد (2)
- 11- الذبيحاي حسن كريم (2022)، تويج علاء عبد الرزاق، تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراق للمدة 2010-2019، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد (1) العدد 67
- 12- سعد بهاء الدين مسعد وإبراهيم شيماء مهدي (2020)، مخاطر التركيز الائتماني وعلاقتها بربحية محفظة القروض دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد السابع، العدد الثاني.
- 13- الشاطر احمد فواد (2022)، إثر التركيز في التسهيلات الائتمانية على المخاطر المصرفية دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية السورية، رسالة ماجستير، لمعهد العالي لإدارة الاعمال السوري، 2021-2022.
- 14- شحادة، رامي سليمان. (2020). أثر الأداء المالي على جودة القروض المصرفية: دراسة تحليلية. مجلة جامعة عمان العربية للبحوث، 5(2).
- 15- الشمري، صادق راشد. (2019). السياسات الائتمانية ودورها في الحد من مخاطر التعثر المصرفي. مجلة الإدارة والاقتصاد، 22(88).
- 16- العامري، أحمد حسن. (2021). أثر تركيز الائتمان في حجم القروض غير المنتظمة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 17(4).
- 17- عبد الله ازدهار هادي وأبو زيد نارين إبراهيم (2023)، إثر استراتيجيات التنويع او تركيز الائتمان في مخاطر الائتمان دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية للفترة 2011-2020، مجلة جامعة دهوك، المجلد 26، العدد 1،
- 18- عطية، خليل إبراهيم، (2019)، التعثر الائتماني في المصارف التجارية: الأسباب والمعالجات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد.
- 19- كريم، عقيل دخيل (2019) " قياس الائتمان للأشخاص لها في التنبؤ بالتعثر للمصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من معرف العراقية،" مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2.
- 20- لشمري، صادق راشد، (2014)، إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.
- 21- هاني إبراهيم رسول وآخرون، 2025، تأثير مخاطر الائتمان المصرفي على عوائد المستثمرين، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد السادس العدد (1)
- 22- الهيتي، محمود عبد الخالق، (2020)، الائتمان المصرفي ومخاطر التعثر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- 23- الهيئة العامة للأوراق المالية، تقارير السنوية للمصارف عينة البحث، العراق، بغداد

المصادر باللغة الانكليزية

- 24- Acharya, V. V., Hasan, I., & Saunders, A. (2006). Should banks be diversified? Evidence from individual bank loan portfolios. *Journal of Business*, 79(3),
- 25- Aroghene Kparobo gloria & Ikeora j.je, (2022)، Effect of non- performing loans, capital adequacy and corporate governance on bank stability, finance, & accounting research journal, 4 (4) ,
- 26- Ayuso, J., Pérez, D., & Saurina, J. (2004). Are capital buffers pro-cyclical? *Journal of Financial Intermediation*.
- 27- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2011). Basel III: A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks and Banking Systems. Bank for International Settlements (BIS), Basel, Switzerland
- 28- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2017). Basel III Basel, Switzerland

- 29- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2024). Basel III Basel, Switzerland
- 30- Berger, A. N., & DeYoung, R. (1997). Problem loans and cost efficiency in commercial banks. *Journal of Banking & Finance*, 21(6),
- 31- Berger, A. N., & Udell, G. F. (2004). The institutional memory hypothesis and the procyclicality of bank lending behavior. *Journal of Financial Intermediation*, 13(4), 458-495
- 32- Berger, A., et al. (2011). Bank capital buffer and risk adjustment decisions. *Journal of Financial Stability*.
- 33- Ghosh, A. (2015). "Banking-industry specific and regional economic determinants of non-performing loans". *Journal of Financial Stability*
- 34- Gujarati, D. N. (2004). *Basic econometrics* (4th ed.). New York: McGraw-Hill/Irwin.
- 35- Keeton, W. R. (1999). Does faster loan growth lead to higher loan losses? *Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review*, 84(2),
- 36- Mishkin, F. S. (2016). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (11th ed.). Pearson Education on Brazilian bank, *Journal of Banking & Finance* 35(11).
- 37- Rose, p.s., & Hudgins, s.c. (2013). *Bank management & financial services* (9th ed) mcgraw-hill
- 38- Sahin arzu & acar elif, (2024) sectoral concentration in loans and credit risk an examination by company accounts in turkey, 11(4)
- 39- Salas, V., & Saurina, J. (2002). Credit risk in two institutional regimes: Spanish commercial and savings banks. *Journal of Financial Services Research*, 22(3),
- 40- Saunders, A., & Cornett, M. M. (2018). "Financial Institutions Management: A Risk Management Approach". McGraw-Hill
- 41- Stiglitz, J. E., & Weiss, A. (1981). Credit rationing in markets with imperfect information. *The American Economic Review*, 71(3),
- 42- Tabak, B. M., Fazio, D. M., & Cajueiro, D. O. (2011). The effects of loan portfolio concentration on Brazilian banks' return and risk. *Journal of Banking & Finance*, 35(11).
- 43- Taha Hiba Yousif & Husam Abbas Ali (2026), The problem of non-performing loans in Iraqi banks: An econometric study of the impact of economic and institutional factors on asset quality, *INTERNATIONAL JOURNAL OF BUSINESS AND MANAGEMENT*, (5)1
- 44- Waheeda Jebr Khalaf & Nibras Fadhil Abdullah (2022), Analysis of the Credit Portfolio Concentration and the Tools to Limit Its Risks: An Applied Study on the Iraqi Commercial Banks (2010-2019), *Journal of Positive Psychology* , Vol. 6, No. 2,